حوار حول سياسة التعليم فى مصر (*)

د٠/حسين كامل بهاء الدين
وزير التعليم

د٠ سـعيد اسماعيل :

يسعدنا فى هذه الليلة أن نشرف بهـذا اللقـــاء مع السيد الأستاذ الدكتور حســين كامل بهاء الدين وزير التعليم الذى نقـــدم له باسمكم جميعا وباسم أعضاء مجلس الادارة الشكر الجزيل لتقبله هذه الدعوة ، وهذا هو لقاؤنا الثانى مع سيادته فقد سبق أن التقينا فى العام الماضى فى حوار مفتوح أعتقد أنه كان مثمرا الى حد كبير ، وهى النتيجة التى نرجو أن نحصل عليها فى هذه الليلة أيضا ، والرابطة اذ تنظم هذا اللقاء فانما ايمانا منها أنه اذا كان العمل العلمى له مؤسساته الرســـمية فى أجهزة الوزارة المعنية بالتعليم وفى كليات التربية والجامعات بصـــفة عامة ، فان له تنظيماته الأهلية لا بالمعنى الذى يتخذ بالنسبة للجامعة ، أهلى بمعنى وطنى ، تطوعى ، اختيارى ، يستهدف خير هذا البلد دون استهداف ربح أو مركز أو موقع غير خدمة العلم وخدمة المشتغلين به وخدمة أفراد المجتمع ٠ ونحن نرجو من خلال هذا اللقاء ومن خلال كافة الأعمال التى نقوم بها أن نسمع صوتنا الى الأجهزة المعنية باتخاذ القرار بتقديم ما يفيد وما يساعد على انارة الطـــريق ، وان كنا حتى الآن لم نصل بعد الى ما نتمناه ، فنحن نتمنى لا بالنسبة للرابطة وحدها وانما بالنسبة لكل جمعية علمية تشتغل فى المجال التربوى والنفسى أن يكون لها دور ومكان فى العمليات الخاصة بصنع القرار خاصة وأن مثل هذه الجمعيات تكتسب صفة تنفرد بها ، وهى أنها لا تستهدف ربحا وانما العمل العلمى هو رائدها وفلسفتها ، ولا يعنى ذلك بأى حال من الأحوال أى انتقاص من أى أدوار أخرى تقوم بها الجهات الرسمية وانما نقصد من كل هذا أن نلقى أضواء على الجانب الآخر ، فالانسان عندما يكون غير مؤسسى رسمى ربما تكون له رؤية لا أقول بالضرورة مغايرة وانماهى

(*) ندوة رابطة التربية الحديثة بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٩ ٠

مكملة لما يتم التفكير فيه وما يتم التوصل اليه من قـــرارات . ولذلك افترضنا أن يكون هذا اللقاء مفتوحا الى حـــد ما أو الى حـــد كبير ، بأن يكتب من يريد أن يعبر عن رأيه فى ورقة وجهة النظر التى يريد أن يعبر بها عن رأيه ونتلقى الأوراق على هذه المنضدة ، وبما أن الوقت يستحيل عمليا أن يسمح لنا بسماع كل الناس وكل الأوراق فسـوف نقوم بعملية « تجميع » للآراء المتشابهة أو التى تدور فى محور بعينه .

وأريد أن أعبر بمثال لما نشعر به فى هذه الرابطة من افتقاد الرابطة العلاقة بينها وبين الأجهزة الرسمية . أحد الأفراد من الوسط العائلى بالنسبة لى اتصل بى وقال لى أنه قبـــل فى « الانتساب الموجه » فما المقصود به ؟ وماذا سنعمل ؟ فقلت له : للأسف ليس لدى فكرة،فقال لى: ألست حضرتك أستاذا فى كلية التربية ؟ قلت له : نعم ، لكن معلوماتى هى ماينشر فى الجرائد ... ، وتعددت الأمثلة من صحفيين متعددين يطلبون رأيى فى مسألة أو أخرى . فأقول : أنا لا أستطيع التحدث الا اذا كانت لدى نصوص القوانين أو التقارير أو المذكرات ، ومعلوماتى مازالت محدودة بما ينشر فى الصحف ، وليس هذا انتقاصا لما ينشر فى الصحف ، لكننا كهيئة أكاديمية من الصعب علينا أن نفتى بما يتردد فى أماكن متعددة الا بناء على ما هو موثق ، والمرة الوحيدة منذ عدة أشهر تلقينا عدة نسخ من كتاب صادر من المركز القومى للبحوث التربوية،لكن عادة للأسف الشديد لا تتلقى الرابطة أى شىء يتصل بما يجرى فى عالم التعـــليم .

مثل هذا اللقاء فرصة غاية فى الجودة تتيح لنا الاطلاع والسـماع المباشر لما يحدث فى الساحة التعليمية خاصة وأنها تحفل دائما بكل ماهو جديد ، وأن قضايا التعليم ليست خاصـة فقط بكليات التربية وانما هى تخص كل مواطن من هذا البلد .

الوزيـــر :

أشكر الأخ الفاضل الأسـتاذ الدكتور سعيد اسـماعيل على الدعوة الكريمة ونشكر أعضاء مجلس الادارة من أعضاء الرابطة على حضور هذا اللقاء ، وفى الواقع أنا حريص جدا على سماع الآراء التى تثمر ، وكما قال السيد الأستاذ الدكتور سعيد اسماعيل فهذا ثانى لقاء لنا وقد تميز

بود لم يخل من اختلاف الرأى أحيانا ، وهـــذه طبيعة النقاش العلمى وطبيعة الديموقراطية ٠

وتحدثت معكم فى لقاء العـــام الماضى عن بعض التزامات ألزمت نفسى بها أمامكم فى سياسة ادارة التعليم ٠ طبعا هناك التزامات عـامة مثل ، احترام القانون والدستور وهذه مسئولية كبيرة خاصة عندما تكون هناك جماعات ضغط ، وهذه ظاهرة ظهرت فى السنين الأخيرة ـ تحاول أن تخترق القانون والدستور وتستطيع بصـــوتها العالى أحيانا أن تبدو وكأنها تتحدث عن مشكلة قومية وهى فى حقيقة الأمر انما تتحدث عن مصالح فردية أو فئوية ، تريد بها أن تخترق القواعد والقوانين لتصل الى آراء ، فمسئولية الحفاظ على القانون والدستور تزداد أهمية فى مواجهة مثل هذه التدخلات ، انما أنا ألزمت نفسى أمامكم بعدة مسائل :

أولا : أننى لن أفرض رأيا يتحول الى قرار ، وأن جميع المسائل التى تتصل بالتعليم ـ لايمانى بأن التعليم هو الأمن القومى لمصر ـ وان من حق الشعب كله أن يناقشها وأن يكون له رأى فيها وأن نتشاور قبـــل أن نصل لقـرار ٠

الأمر الثانى : أننى لا أريد أن افرض أى اعباء على الأسرة المصرية فى هذه المرحلة لاحساسى بأن هذا الشعب الصبور يتحمل ضغوطا شديدة فى مرحلة الاصلاح الاقتصادى الضرورية ولا يجب اطلاقا أن نحمله أعباء اضافية فى هذه المرحلة ٠

الأمر الثالث فى أنه لابد أن نطرح أى موضوع أمام الرأى العـام والرأى العام هنا هو الرأى العام الشعبى والرأى العام المختص وهو رأى الأساتذة والعلماء والمفكرين المهتمين بالتربية والتعليم ٠ والرابطة هى أحد المجالات الهامة التى تعبر عن رأى المختصين بالتربية والتعليم والتى نحرص جميعا أن نتعرف عليها فى مثل هذا اللقاء ٠

وأعتقد أننى قد التزمت بما تعهـــدت به حتى الآن ، فيما يتعلق بموضوع الانتساب فهذا ليس موضوعا جديدا والمجلس الأعلى للجامعات قد أعاد هذا النظام الذى كان قد توقف لمدة سنتين أو ثلاث ٠

ومن الطبيعى أن مثل هذا القرار الذى يشترك فيه رؤساء الجامعات ونوابهم - المفروض أنه - يبلغ الى الكليات المختلفة والى الأساتذة بالكليات - ومن الطبيعى أننا نتشاور فى أى موضوع جديد ، ولكن هذا ليس موضوعا جديدا وانما هو كان نظاما موجودا ثم عاد فى اطار سياسة عامة هى التوسع فى التعليم الجامعى ، والحمد لله هذا العام قبلنا أكبر عدد فى الكليات ليعطى أكبر فرص لأبنائنا لمزيد من التعليم ٠

وأنا حريص جدا علىأن نتبادل الرأى فى كل مناسبة،والأخ الفاضل الأستاذ الدكتور سعيد اسماعيل حينما شرفنى بمكالمة تليفونية استجبت على الفور لتبادل الرأى وسعدت أنه يقول لى رأيه فى هذه المناسبة ٠

لن أطيل لأنى حريص علىأن أسمع أكثر مما أتكلم ، وحتى أعطى الفرصة لكل الاخوة الزملاء لأن يقولوا رأيهم ، وأحب أن أوكد أننى مؤمن جدا بدور المؤسسات التربوية غير الحكومية ، مؤمن جدا بأن كل المهتمين بالتربية والتعليم لهم حق بل عليهم واجب أن يناقشوا قضايا التعليم لأنها لا تخص فقط وزارة التعليم لأنها أشمل وأوسع من ذلك بكثير ومن حقنا جميعا أن نشارك فى صنع القرار وفى مناقشة كل القضايا المتعلقة بالتعليم على أوسع نطاق ٠ وشكرا جزيلا ٠

★ **المناقشة :**

سؤال من د عادل مهران يتصل بمشروع مبارك كول للتعليمالفنى، يرغب أن يعرف ما الذى تم من خطوات فى هذا المشروع ٠٠ وأنا أنتهز هذه الفرصة وأقول أنه فى مجلس ادارة الرابطة - اتفقنا على أن يكون مؤتمرها القادم عن التعليم الفنى فى القرن الحادى والعشرين ، ومن ضمن الأفكار - اقتراح أستاذنا الدكتور حامد عمار - أنه بدلا من أن نترك الأمر للباحثين يكتبون بهذه الطريقة مطلوب تكوين فريق عمل من الرابطة يقوم بدراسة ميدانية للتعليم الفنى بمصر ، ومشروع مثل هذا يحتاج بالضرورة لتعاون مع وزارة التعليم ادارى ومادى ٠

ونعد سيادة الوزير أننا سنكتب خطة بحث وسنقدمها فى أقرب وقت ان شاء الله ٠ونعود لسؤال د٠ عادل مهران حول خطوات مشروع مبارك للتعليم الفنى ٠

الوزير : مشروع مبارك كول للتعليم الفنى فى مصر يهـــدف الى تطوير التعليم الفنى فى مصر وله هدف نهائى هو تطبيق النظام المزدوج الموجود فى ألمانيا ، وألمانيا أكبر دولة متقدمة فى التعليم الفنى ، وهذا تراث قديم يرجع الى القرون الماضية ، وكان يعتمد على الورش الصغيرة والمعلم وصبيانه ونوع من تطوير هذا المشروع أصبح أكثـر جـــودة على مستوى العالم ٠

والتعليم المزدوج ينبنى على أن هنـــاك ازدواجيـــة فى عـــدة أشياء ، ازدواجية فى مكان الدراسة،فالدراسة تتم فى مكانين مختلفين، الجزء النظرى يتم فى مدرسة ، والجزء العملى يتم فى موقع انتاج سواء ورشة أو مصنع أو وحدة انتاجية هناك مسئولية مزدوجة فى وضع البرامج وفى الاشتراك فى التعليم ، فى الحقـوق الممثـــلة فى وزارة التعـــليم والمؤسسات الانتاجية وممثلة فى الغـــرف التجارية والزراعية والصناعية لأنها أدرى باحتياجات الزراعة والصناعة والخدمات ٠

المسئولية المزدوجة الثالثة هى التمويل : هـــذه الغرف التى تمثل الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات تشارك فى تمويل التعليم ٠

المسئولية الرابعة هى فى التقويم : عملية اعطاء الشهادة والامتحان لتشارك فيها هذه الجهات مع وزارة التعليم حتى تتبين نوعية الخريج الذى سيستفيدون به فى الصناعة أو الزراعة ٠

والحقيقة أننا عملنا اتفاقا ومضيناه فى شهر فبراير سنة ١٩٩٢ فى ألمانيا ، وعقب هذا الاتفاق حضرت عدة بعثات من ألمانيا هى مرحـــلة تجميع البيانات ، لقد ذهب الخبراء لكل مـــدارس التعليم الفنى وكل الوحدات المحتمل أنهم يشتركون فى تطبيق النظام المزدوج لكى نحصر امكانياتنا على امتداد مصر كلها فى التعليم المـــزدوج ٠ والحقيقة أنهم قاموا بجهد كبير جدا بالتعاون مع أجهزة الوزارة،وهناك لجنة يرأسها الأستاذ الدكتور رمزى الشاعر وفيها أعضاء من أساتذة الجامعات ومن القطاع الخاص ومن التعليم الفنى للاشراف على تطبيق هذا النظام ٠

طبعا هذا المشروع لن يطبق فى يوم وليلة ونحن مقدرون أنه يحتاج

لعشر سنوات لتطبيقه وهذا أيضا تقرير الجانب الألمانى .

وأنا لدى أمل أن يعود هذا المشروع بكل الخير على البلد . وطبعا المعاونة الألمانية لن تقتصر فقط على الخبرة الفنية بل سيكون هناك تمويل كبير . ونحن اتفقنا معهم - بأن نضع الظروف الموضوعية فى مصر موضع الاعتبار لأننا لدينا فى مصر مدارس متعددة لابد أن نرتفع بمستواها أيضا . أنا لا أستطيع وأنا أطبق نظام التعليم المزدوج أن أترك هذه المدارس جانبا ويكون العمل فى المصانع أو الورش بل يجب أيضا أن نحدث الامكانات الموجودة فى المدارس الفنية على اختلاف أنواعها ، وعلى الأقل فى مرحلة انتقالية ،لابد أن تقوم هذه المدارس أيضا بدور فى اعداد الفنى الذى نحن فى أشد الحاجة اليه .

- هناك ثلاثة تساؤلات حول نتائج البحوث العلمية ...

الوزير : الحقيقة اننى طلبت من الدكتور عبد الفتاح جلال أن تكون أبحاثنا فى مركز البحوث التربوية تطبيقية وميدانية فى حقل التعليم وتبعد عن الدراسات النظرية الى حد كبير .

كما طلبت من مجلس الادارة أن تكون هناك شعبة تتولى متابعة ما ينشر عن الأبحاث الخاصة بالتربية ليس فقط محليا بل عالميا أيضا ، وتلخص هذه الأبحاث وتنشر فى مجلة تصدر دوريا وبانتظام .

أيضا هذه الشعبة تتولى تلخيص الكتب التى تتعلق بأعمالها ، فالمسائل التى تعبر عن تقدم جوانب العمل الانسانى ، فهذه ثقافة تفيد صانعى القرار . والحقيقة أن الدكتور عبد الفتاح جلال نظم هذه العملية ، ويسعدنا جدا أن نزود الرابطة بكل ما تحتاجه فى هذا الشأن .

د. عبد الفتاح جلال : لقد ورد الينا بالفعل للمركز معلومات ،تعتبر أحدث معلومات ، فالآن نحن نشكل فريق عمل بدأوا بالفعل يستخرجوا المعلومات فى التقارير أو الدراسات أو الكتب وتدخل الكمبيوتر .

فى نفس الوقت ، جميع الدراسات الموجودة بالمركز منذ نشأة مركز التوثيق الذى هو الأصل لمركز البحوث التربوية ، وننتقل فى نفس

الوقت لحصر كل الرسائل فى كليات التربية كمشروع تجريبى ، وهذه القضية تأخذ أولوية فهذه مرحلة التجهيز ٠

تساؤل : بالرغم من وجود بطالة بين خريجى الجامعات لماذا التفكير فى انشاء الجامعة الخاصة ؟

الوزير : لقد تناولت هذا الموضوع أكثر من مرة ، لقد انتقلت الينا بعض المفاهيم كأنها حقيقة غير قابلة للنقاش منها أن التعليم الجامعى فى مصر ليس له ضرورة ٠ نسبة التعليم ـ حسب الاحصاءات الرسمية ـ هى أقل نسبة موجودة فى جميع أنواع التعليم ، آخر احصاءات وصلتنى أن نسبة البطالة فى التعليم الجامعى ٥ر١٢٪ و ٤٠٪ فى التعليم الفنى ٠ وهذه المعلومات وصلتنى من وزارة العمل ومن مصادر أخرى ٠

والحقيقة أن نسبة التعليم العالى فى مصر نسبة تقل عن كثير من الدول فنسبة التعليم العالى فى مصر ٥ر١٢٪ وفى قطر ٢٢٪ ولبنان ٢٨٪ واسرائيل ٥ر٣٤٪ وبعض دول أوروبا من ٣٠٪ ـ ٤٠٪ وأمريكا ٥٩٪ وكندا ٦٢٪ ٠

وهناك علاقة بين التعليم الجامعى ونسبته والنمو الاقتصادى وهناك تجربة واضحة وهى كوريا الجنوبية ـ كان نسبة التعليم العالى فيها ٥٪ وكانت من الدول المتخلفة ـ وصلت نسبة التعليم العالى فيها فى سنة ٩٠ ـ ١٩٩١ الى ٣٩٪ وحققت نموا اقتصاديا يبلغ ٥ر٨٪ ، وهو من أعلى المعدلات العالمية ، فهناك ترابط واضح بين نسبة التعليم الجامعى والنمو الاقتصادى ٠

وأنا أعتقد أن التعليم الجامعى هو الوسيلة المشروعة الوحيدة لمن يولد فى أسرة فقيرة متواضعة أن يحسن وضعه الاجتماعى ٠

فمن هنا نحن نؤمن بالتوسع فى التعليم الجامعى،وكان هذا قرار للمؤتمر القومى للحزب الوطنى ، وأعتقد أن كثيرا جدا من الأحزاب الأخرى تشارك فيه ٠ وأى اضافة لهذا التعليم سواء كانت حكومية أو غير حكومية نحن نرحب بها ، فهناك رغبة عبر عنها بعض رجال الأعمال وقالوا أنهم يريدون الاسهام فى استثمارات التعليم الجامعى ، وطرحت

هذه الفكرة من عديد من الأشخاص ، ومن المهندس حسب الله الكفراوى وتقدموا فى مجلس الشعب بهذه الرغبة - نحن لا نستطيع أن نقف أمام هذه الرغبة لأنها تعطى لنا استثمارات اضافية فى مجال التعليم الجامعى - نحن محتاجون اليه - كل ما نحرص عليه أن تتم هذه العملية فى اطار القانون والدستور ٠

وأنا عبرت قبل ذلك - أن هناك ثلاثة ضمانات أساسية - أن المادة ١٨ فى الدستور تنص على أن الدولة تشرف على كل أنواع التعليم وستشرف على هذه الجامعات الخاصة ٠

والمادة ١٨ فى الدستور تكفل استقلال الجامعات فى اطار قيم ومبادىء وقوانين المجتمع وبما يحقق صالح خطة التنمية ٠

ولابد أن تلتزم هذه الجامعات الخاصة بهذ أيضا ٠

مادة ٨ من الدستور تنص على تكافؤ الفرص ولابد أن نحرص فى هذه الجامعات الخاصة على تكافؤ الفرص ٠

وبذلك نص القانون على أن القرار الجمهورى المنشىء لهذه الجامعات الخاصة يجب أن ينص على قواعد عادلة للقبول ، وأن ينص على نسبة المنح المجانية للمتفوقين بحيث لا تصبح هذه الجامعات حكرا على القادرين فقط فى اطار هذه القواعد والضمانات نرجو أن تكون هذه الجامعات الخاصة اسهاما جديدا فى التعليم الجامعى ، يضيف تخصصات جديدة وامكانات لم تكن موجودة من قبل ، يعطينا امكانات تكنولوجية يمكن أن تثرى التعليم الجامعى ٠

د٠ فارعة حسن : نحن نعمل فى مركز تطوير المناهج ولكن لا نستطيع أن نجرب الكتاب فى المدارس لذا يتم اختيار وحدة كتجربة، ويوجه لنا النقد الشديد فى ذلك فهذا ليس تقييم للكتاب كله ، نحن نأمل أن تحدد مدرسة تجريبية لكل محافظة فيسمح فيها بتجريب المنهج من أول العام ٠

الوزير : هذا موضوع مطروح للنقاش ، اذا اتفقتم جميعا على هذا الرأى فنحن مستعدون ، ولقد أثير موضوع مركز تطوير المناهج ،

فيقال فى بعض الصحف أن فى مركز تطوير المناهج يوجد خبراء أجانب يحذفون آيات قرآنية قد تتعلق بالحروب الصليبية أو اسرائيل واليهود أو تاريخ مصر ، أنا فى الحقيقة ـ أكدت لى د٠ كوثر كوجاك ـ ان هذا لا يمكن أن يحدث وانا كوزير مسئول لا يمكن أن أسمح به ٠

اذا كان هناك خبراء أجانب ، فمهمتهم الوحيدة هى حرفية وضع المناهج ، فهذه عملية لها أصولها العلمية ، انما لا أسمح لهذا الخبير أن يتدخل فى منهج الدين أو التاريخ بحذف أو اضافة ٠ هذه مسألة تتعلق بديننا ولا يتدخل فيها خبير أجنبى أو غير أجنبى ٠

د٠ أحمد المهدى : عملية تطوير المناهج يجب أن تكون بين الوزارة والمدارس وكليات التربية هذه العملية التطويرية يمكن أن تتم بصورة مختلفة ٠٠ من أعلى يشترك فيها الأساتذة ثم ترسل للمؤسسات التعليمية والمعلمين ٠

هذه الرسالة حينما تصل للقرية ، تصل مشوهة ، لذا اقترحت أن نوازن بين المركزية فى التطوير واللامركزية ، فالمقولة أن مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ ـ مقولة ثبت خطؤها ـ علميا ، ولقد أجرى عدد كبير من البحوث لذلك مع وجود ١٤ جامعة و ٢٦ أو ٥٢ كلية تربية ٠٠ ألا نستطيع عمل مراكز أو قطاعات للتطوير ٠ حيث تبقى العملية المركزية مجرد رسم الخطوط العريضة ، وعلى هذه المراكز الجهوية أن تنزل الى الميدان ٠ مركز للتطوير اقليمى للتطوير والبحث والتجريب ٠

ليس فى هذا البلد طاقات لتقسيم المسائل ٠٠ يمكن أن تلتحم العملية كلها فى مركز تلتقى فيه كل الكفايات ، ثم تتصل كل المراكز الجهوية بالميدان نفسه أى بالمعلمين ، فنحن لا نستطيع تطوير التعليم اطلاقا الا اذا أعتمدنا على الذين يعملون فى خطوط الانتاج نفسها كما يقول أخونا د٠ حامد عمار بالنسبة للاستشارات التربوية ، أرجو أن تعتبر هذه الرابطة والجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس ، والجمعية المصرية للدراسات النفسية والجمعية المصرية للتربية المقارنة

مؤسسات استشارية مسئولة يكـــون لها انتاج ويعـــرض على الجمعية العمومية ثم الى الوزارة ٠

وانتقل الى نقطة أخرى :

فى كتاب (مبارك والتعليم) اتوقع كلاما جميلا جدا وما أكثر الكلام الجميل الذى يقوله التربويون وأنا واحد منهم ـ انما العملىختلف،ففى تصورى أن التعليم فى مصر عليه مسئولية ضخمة جدا ٠٠ هذه المسئولية تتصل بالتربية أكثر مما تتصل بالتعليم ، ان نعلم دون أن نكون شخصية منتجة أمينة صادقة شجاعة ٠٠ لا تتآمر ٠ سؤالى : أين هـذه الجوانب جميعها فى عملية تطوير التعليم ؟ لقد أخذنا الجانب التقنى ، وكأن العملية أنه مجرد عملية عمل مناهج جيدة ٠ لكن أين الجانب الاجتماعى والخلقى الذى بدونه التعليم لا يعمل شىء ؟

الوزير : أنا أتفق مع أ٠د٠ المهدى فى كثير مما قاله بشأن ضرورة أن نعمل كفريق على المستوى القومى ، لا يوجد مركز يعمل بمفـــرده وينعزل ، لابد مثلا أن يعلم مركز الامتحانات ما يدور فى مركز البحوث التربوية والعكس ، ولابد لهذه المراكز كلها أن تعمـــل بالتنسيق مع المعلمين والمديرين فنكون كلنا خلية نحل مع بعضنا ، ولا يعمل أحـــد بمعزل عن الآخر ، فتكون هناك اجتماعات مشتركة بين المراكز وهذه موجودة بالفعل وأنا أحضرها ، أيضا كل مركز لابد أن يمثل فيه مجموعة من المستشارين والموجهين والمعلمين ٠

الأمر الآخر ، وهو أننا ناقشـــنا فى المجلس الأعلى للجامعات ، موضوع دعم التعليم الأساسى ، فلابد للكليات أن تشـارك ، واتخـــذنا قرارا بأن الجامعات ستدعم التعليم الأساسى ، وأن نائب رئيس الجامعة لشئون المجتمع والبيئة مهمته الأساسية دعم التعليم الأســـاسى ، وأنا اتصلت بكل رؤساء الجامعات وحاليا تتم اجتماعات مشتركة بين المحافظ ورئيس الجامعة ومدير التربية والتعليم لتنسيق اسهام الجامعة فى دعم التعليم الأساسى ، وهناك تجارب كثيرة منها على سبيل المثال ، رصد المناهج التى تدرس ، زيارة المدارس لرؤية طريقة التدريس وقد يكون لهم رأى فيها ٠

والجزء الثالث من كلام سيادتك خاص بالتربية ، ولقد قلنا قبل ذلك أنه لابد أن تعود الأنشطة التربوية ٠

فى هذه السنة سنبدأ بأنشطة على مستوى الفصل ، جماعة تختص بنظافة الفصل ، جماعة تختص بانشاء صحيفة الفصل ، جماعة تختص بالأنشطة المختلفة اذا كانت ترويحية أو ثقافية ٠

هذه الجماعات وسيلة جماعية لاعطاء أولادنا القدرات على التعامل مع الأنظمة والتكنولوجيا ، فعلى سبيل المثال ، الطفل الموجـــود فى الفصل قد ينتخب رئيسا للمجموعة فنعلمه مبادىء الديمقراطية ٠ طفل مثلا سيعمل حديثا مع شخص ما ، سيحاول التحدث بطريقة جيـــدة مثل هذه الفرص ستتيح لأطفالنا وأبنائنا القدرة على التعامل مع البشر ومع التكنولوجيا ٠

والحقيقة أن التحدى الذى أمامنا هائل ، وأنا اتفق مع سيادتك اننا محتاجون لكل طاقة فى هذه البلد ، هذه المسئولية ليست مسئولية وزير تعليم ،أنا أرجو أن نقوم بجهد مخلص فى هذا البلد،وأناأعنى أن تتحول هذه الرابطة لجهة استشارية ، بل أطالبها بهذا ، لأن الجهد المطلوب جهد هائل يعجز عنـــه أى بشر لكن بجهـــدنا جميعا نستطيع فعل شىء ٠

تساؤل لزميل : **عن كليات التربية النوعية** ، يبدى أسفه عن نظم القبول بها التى تتدخل فيها المجاملات ، والامكانات المتاحة ، ويقوم بتدريس التربية الفنية والموسيقية مـــدرس الحلقة الأولى من التعـليم الأساسى فهل ننتظر خريجا جديدا من هذه الكليات ؟

الوزير : الحقيقة أننى أتفق مع الزميل ـ فكلية التربية النوعيـــة تحتاج لجهد كبير منا جميعا ، ولتكن هذه من المسائل التى تناقش فى هذه الرابطة اذ كيف نرتفع بمستوى هـــذه الكليات ، فهى تعانى من الامكانات وعجز فى أعضاء هيئة التدريس ٠

وبالنسبة للتمويل ، نحن نحاول جاهدين أن ندبره ، يمكن كانت الأولوية بالنسبة لنا مرحلة التعليم الأساسى ، فنحن سنبنى فى ســـنة

٩٣/٩٢ فقط عددا من المدارس يماثل ما بنى فى الخطة الخمسية الثانية كلها مجتمعة ، وهذا انعكاس لاهتمام الدولة والمجتمع باعتبار أن التعليم قضية أساسية ، فعملية التعليم العالى ستأتى بعد ذلك وتأخذ أولويتها ، لكن المسألة ليست فقط مسألة امكانيات ، لكن أنا أطلب من الرابطة كيف نرتفع بمستوى هذه الكليات .

د. سعيد : نحن نرحب بهذه الدعوة ان شاء الله .

د. محمد خليفة بركات : أنا اتتبع كثيرا جدا الجهود الكبيرة التى تبذل من رجال الوزارة ومراكز البحوث ، لكن من يرى المدارس بصورتها الحقيقية يشعر بوجود هوة كبيرة جدا بين النظرى وبين التطبيق . لكن لو أن وزارة التربية والتعليم عملت لكل واحد فيها خطة لزيارة ميدانية للمدارس ، فهناك ثلاث مدارس فى مبنى واحد ، لا توجد طبعا فسحة ولا حوش ، ثم تتحدث سيادتك عن النشاط المدرسى ، النشاط المدرسى يمكن يوجد فى المدارس التجريبية والمدارس التى لها امكانات ، ان المشكلة الأساسية فى التعليم هى التمويل وهى بناء المدارس واصلاح ماهو موجود والنزول الى الميدان ورؤية الواقع ، اننا نكابر فى برج عالى ، الواقع أين نحن منه ؟ ، أن يقوم بحث ميدانى على التعليم الفنى فهذا شىء جميل جدا ، لماذا لا ننزل لأعماق الريف ونقوم كل مراحل التعليم ، لأن التقويم أساس الاصلاح .

الوزير : قطعا هذا الرأى رأى صائب ، فلابد من النزول للميدان، فما تم اصلاحه من مدارس خلال السنة الماضية فقط ٧٥٠٠ مدرسة حتى الآن ، بتكلفة تزيد عن ٢٥٠ مليون جنيه ، هذا التمويل لم يحدث على مدى عشرين سنة مجتمعة ، وطريق الألف ميل قد يبدأ بخطوة ، ونحن نريد كلمات التشجيع ، وأنا شخصيا زرت قنا وسوهاج وأسوان وأسيوط وذهبت لقرى هذه المحافظات ، وزرت ٢٠ محافظة ، وحرم سيادة الرئيس زارت قرى فى محافظة قنا ، ودخلنا الفصول وامتحنا الطلبة .

فهناك جهد مبذول ، فالعام الماضى لأول مرة استمر ٣٤ أسبوع فى ابتدائى و ٣٢ أسبوع فى الصف الأول الاعدادى ، كانت هنا حملة ضارية لمحاولة تأجيل الدراسة لانجاح الدورة الأفريقية ، وكان رأيى أن

نجاح التعليم لا يقل شأنا عن انجاح الدورة فنحن فى مواجهة هدف قومى وهو انجاح التعليم وليس انجاح الدورة ، وبالفعل انطراسة بدأت يوم ١٤ سبتمبر . هذه الجدية عندما تستمر سنوات ستجنى ثمارها باذن الله .

قلنا سنبنى خمسة أضعاف المدارس فى سنة واحدة ، وسيستمر العام الدراسى وسيكون مقاربا للمعدلات العالمية التى حلمنا بها فى يوم ما .

ولقد أصلحنا ٧٥٠٠ مدرسة فى سنة واحدة ، والسنة القادمة نصلح مثل هذا العدد وفى ثلاث ـ أربع سنوات قد نصلح كل المدارس . لا نتوقع أننا سنصلح التعليم فى يوم وليلة ، فالحمل ثقيل ويجب أن يساعد بعضنا الآخر .

وفى كتاب مبارك والتعليم وهو وثيقة رسمية ، قلت فيه أن المدارس أكثر من نصفها آيل للسقوط ، ليست فيها دورات مياه ، تفتقد للحد الأدنى الذى يحفظ الكرامة الانسانية وأن المدارس عامة حالتها سيئة ، ولا تصلح للدراسة .

د. عبد اللطيف محمود : لقد سعدنا تماما بالسياسة التعليمية لسيادتكم وهى أن التعليم يمثل الأمن القومى لمصر ، هذا التعبير يحتوى على العديد من المعانى التى كان يبحث عنها التربويون . وهذا يجعلنا نطرح بعض القضايا أمام سيادتكم :

نلاحظ فى مصر الآن زيادة فى تعليم الأغنياء فى مواجهة تعليم الفقراء ، هناك سمة واضحة فى مصر حتى فى شكل المدرسة ، وفى شكل الطالب المصرى ، أن يكون هناك تعليم للأغنياء وآخر للفقراء هذا يؤثر على الأمن القومى لمصر وعلى شخصية الطفل المصرى .

والقضية الثانية : هى قضية الخصخصة فى التعليم أو التعليم الخاص ومنها الجامعة الخاصة ، أعتقد تماما أن هذا لا يتفق مع قضية أن التعليم قضية أمن قومى لمصر ، فالمسألة ليست مسألة قانون يصدر وأنا رأيت تقرير لجنة التعليم وفوجئت بأن هناك ثلاثة نواب فقط فى

هذا المجلس العجيب هم الذين وقفوا وعارضوا . المسألة ليست مسألة جامعة خاصة لن تصرف عليها الحكومة ، ولكن مسألة أن هناك مثـــلا مصاريف حـــوالى ٢٠ر٠٠٠ .. من الذى سيتعلم فى هـــذه الجامعة ؟ واذا تعلم بـــ ٢٠ر٠٠٠ فى السنة هل سيتخرج ليعمل فى الحكومة بمائة جنيه أو فى القطاع العام أو حتى فى القطاع الخاص . ان هذا الانسان الذى أعد فى هذه الجامعة لن يعمل فى مصر أو سيعمل بطريقة أنا لا أعلمها الآن ولا أتوقعها وبالتالى لن يدخل فى العملية الانتاجية لهـذا المجتمع .

لماذا لا نعمل تعليم سياحى فى مصر ؟ ان العرب سيلتحقون بهذه الجامعة فى مصر ولكنهم لا يسمحون فى نفس الوقت أن المصرى يتعلم فى وطنهم .

ان جمعية اقرأ السعودية ، بعد أن اكتشفنا ما هى وما مركـزها ومن الذى يمولها ـ اكتشفنا أن مركزها واشنطن ـ وبعد كشف هـــذه المسألة سحب ورقها من الوزارة .

لقد سعدنا بأن التعليم قضية أمن وطنى ، ولكن حزنا ـ بأنه فى ظل عهد سيادتك ، وفى ظل هذا الطرح أن نرى هذه الاختراقات مع أن التعليم خط الدفاع الأول لهذا المجتمع ، هناك اختراق لهذا الخط فى مسألة الخصخصة ومسألة التنوع فى التعليم .

الوزير : لابد أن ندرك أننا فى قضية التعليم لســـنا منعزلين عن المجتمع ، فهناك تحول اقتصادى حدث فى هذا المجتمع ، وهذا لا تختص به مصر وحدها ، بل هذا اتجاه عالمى ، الانتقال الى الاقتصاد الحـــر وزيادة اسهام القطاع الخاص فى كثير من مجالات النشاط ، وهذا اتجاه عالمى وليس اتجاه خاص بمصر ، والاشتراكية اليوم انهارت ، فالتعليم قضية أمن قومى ، لذا يجب ألا يخضع للقدرة المادية للأفراد ، ومجانية التعليم الأساسى مسألة غير قابلة للنقاش وهى وان كانت مبدأ للدستور الا أنها أيضا مسألة تتعلق بالأمن القومى لمصر .

أما موضوع اسهام القطاع الخاص ، فهذا موجود بالفعل ، فهناك

الجامعة الأمريكية تأخذ ٨٠٠٠ ر ١٠٠٠٠ دولار ، وهناك حضانات تأخذ ١٥٠٠٠ جنيه كمصروفات ٠

هناك أناس أغنياء يريدون تعليم أبنائهم ولذلك نحاول تلبيـــة حاجات هؤلاء الأفراد ، طالما أن هذا لا يتعـــــارض مع قيم ومبادىء وقوانين المجتمع فأنا لا أستطيع التعرض لها ، اما اذا كانت مثلا المدارس ستدرس قيم ستتعارض مع قيم المجتمع فأنا أول من يقف ضدها ، وكذلك الحال بالنسبة للجامعة الخاصة ٠

اما اذا كانت المسألة مجرد اسهام من القطاع الخاص فى تمويل التعليم فى اطار قيم ومبادىء الدولة فأنا أرى أن هذا لا يهدد الأمن القومى ، لأنه طالما أن الدولة تشرف على التعليم وعلى وجـود تكافؤ الفرص وعلى المناهج فلن يحدث اختراق لمبدأ أن التعليم قضـــية أمن قومى لمصـر ٠

أما مسألة أن خريجى الجامعة الخاصة أين سيعملون ، فالجامعة الأمريكية تأخذ آلاف الدولارات فلم نتساءل هذا السؤال ، فأين سيعملون؟ هذه ليست قضية وقضيتى قضية الجماهير العـــريضة ، وقضية التعليم الأســـاسى ٠

كون أن الجامعة الخاصة ستكون بديلا لرومانيا والمجر ، أنا قلت فى مجلس الشعب أن هذا لن يحدث ، فأى جامعة لابد من وضع قواعد عادلة للقبول أهمها التميز العلمى ، أما اذا قبلت جامعـــــة أن تكون للفاشلين والمتعثرين فهذه جامعة فاشلة ٠

ليست هناك جامعة تقبل ٥٠٪ أبدا ، والجامعات التى فى رومانيا والمجر هذه جامعات وهمية ، مثلا شخص يريد شـــهادة أنه درس فى جامعة فى المجر شهادة بـ ١٠٠٠ دولار أنك قبلت بالجامعة وهكذا ، مثلا قضيت عام دراسى بالجامعة ونجحت بتقدير جيد جدا يدفع الشخص ٥٠٠٠ دولار ٠ أما الجامعة الخاصة فستكون لها قواعد تحكمها ٠

وأنا فى مجلس الشعب ضربت مثلا بجامعة فى تركيا ، يدخلها

٦٠٪ من الناجحين فى الثانوية العامة ، ٢٥٪ من المقاعد فيها مجانية للمتفوقين . هذه هى الجامعة الخاصة التى تهدف الى تقدم علمى .

هذه الجامعة لابد من تحديد قواعد القبول بها لينشأ قرار جمهورى بها ولا أعتقد أن هناك فى هذه البلد من يريد أن يتساهل فى قضية الأمن القومى لمصر .

د./حامد عمار : الواقع أننا نعترف بأن التعليم حدثت فيه حركة ، ولقد حدثت بعض الأشياء مثل وجود يسر على اولياء الأمور فى بعض الاجراءات ، وتيسيرات حدثت لليتامى والفقراء ، كل هذه أمور ينبغى ان نذكرها .

وفى السنة الأخيرة ، بدأت عملية تحديد وتشخيص للكثير من المشكلات والاقتراب من معالجتها بطريقة أكثر واقعية وأكثر تواضعا .

ولا أريد أن أطيل فى هذا ، لكى لا يقال أننى بينى وبين سيادة الوزير مجاملات ، وأنا لست بينى وبين أحد مجاملات فى قضايا المجتمع .

والآن أبدأ ببعض الجزئيات الصغيرة ...

فتحدث سيادته عن : الصلة بين الوزارة والجامعات .. وطلب أن تكون هناك احصاءات بعدد المدارس الابتدائية ، وغيرها .. وهذه غير الاحصائيات التى نحصل عليها من الجهاز المركزى أى تكون احصاءات وزارة التربية والتعليم .

الوزير : وهذا هو الهدف من انشاء مركز معلومات التعليم ، وبه لن توجد هناك معلومات سنوية فقط ، بل ستوجد به معلومات شهرية ومعلومات أسبوعية أيضا .

وتحدث الأستاذ الدكتور حامد عمار(*) عن الجامعة الخاصة وطالب بألا تسمى جامعة لأنللجامعة شروطا ولها مقومات ولها امكانيات ولها أعضاء هيئة تدريس ويمكن أن تسمى معهدا .

(*) لم يكن كلام سيادته واضحا فى التسجيل للأسف الشديد .

كما تحدث سيادته عن قضية التعيين ومـــدى التزام الدولة بذلك فتمنى أن تعين الدولة أوائل الخريجين من الجامعات المصرية ٠٠ وأشار الى أنه الآن فى الاعلانات عن وظائف عمل يقال كذا وكذا ٠٠ ويفضل خريجو الجامعة الأمريكية ٠

كما أشار سيادته لضرورة الاطلاع على الواقع والنزول الى الميدان وأشار لقضية التعليم المفتوح ، تعليم اللغات ٠

الوزير : الحقيقة أننى اتفق مع أستاذنا الدكتور حامد عمار فى كل ما قاله ، والواقع اننا ندرك جميعا أننا نخرج سنويا أكثر من ١٥٠ر٠٠٠ أو ١٧٠ر٠٠٠ خريج فى الثانوية العامة ونقبل نصفهم فى الجامعة والباقى يذهب للمعاهد المختلفة ٠

فاذا دخل طالب خريج الثانوية العامة فى مصر كليـــة التجارة بمجموع ٧٦٪ فاذا حصل على ٧٥٪ لا يدخل كلية التجارة ويدخل كلية أخرى تتناسب مع مجموعه ٠٠ وطالب آخر مجموعه ٥٠٪ وحاصل على شهادة الثانوية العامة فى نفس السنة أو الدبلوم الفنى بـ ٥٠٪ أيضـــا ويدخل الى التعليم المفتوح فى نفس السنة بكلية التجارة ويحصل على نفس الشهادة فهل هذا تحقيق لتكافؤ الفرص ؟ أنا مع التوسع لاتاحـــة الفرصة لكل أبنائنا فى التعليم ، لكن اذا كانت الفـــرص محـــدودة بالامكانيات الموجودة فى الجامعات ، لتكن هذه فرصة عادلة للجميع ويكون معيار الدخول هو التنافس الشريف للنجاح فى الثانوية العامة وليس لدى معيار أعدل من هذا ٠

التعليم المفتوح يتيح الفرصة لكل الأبناء ، فلو حصل طالب على الثانوية العامة والتحق بعمل ما ثم تحسنت ظروفه ورغب فى أن يتعلم فالتعليم المفتوح يعطى الفرصة لدخول التعليم الجامعى ، وهـــذا ما نحرص عليه ، أما من حصل على الثانوية العامة فى نفس السنة ولم يحصل على فرصة فسيدخل من خلال مكتب التنسيق وفى هذا امتهان لمبدأ تكافؤ الفرص ٠

وفى المجلس الأعلى للجامعات قال معظم الأساتذة أن وضع تحديد

زمنى على التعليم المفتوح لمدة خمس سنوات بعد الثانوية العامة فان فى هذا تكافؤ فرص . فأنا لم أعط شخصا حق غيره ، أنا فقط قلت له أنك ستنتظر فترة لأن التعليم المفتوح هدفه أن يتيح الفرصة الثانية لمن فاته قطار التعليم بعد التحاقه بسوق العمل .

أما الشخص الذى حصل على الثانوية العامة فى نفس السنة فأمامه أن يدخل بمجموعه فى التعليم النظامى فى الجامعة أو المعاهد المختلفة. أو أن ينتظر حتى يجىء دوره الطبيعى لدخول الجامعة المفتوحة .

أما قضية تسمية الجامعات فهناك قانون وضع ضـــوابط .. من تنطبق عليه هذه الضوابط فمن حقه أن يسمى معهد التعليم الذى يشهره جامعة اذا ما توافرت فيه شروط خاصة فلابد أنه يكون بالجامعة طلابا وهيئة تدريس ، وموضوع التسمية يخضع لرقابة دولية .

أما موضوع تدريس اللغات فأنا أرى أنه لابد من اعطـاء ســلاح للتعليم الذاتى للطالب ، ونافذة على التقدم ، وهذا لن يتاح لنا فى اطار وضعنا الحالى على خريطة العالم الا باتاحة لغات أجنبية وملاحقة كل ما يحدث فى العالم أولا بأول .

أما ان تكون هناك لغة واحدة أو اثنتين أو ثلاثة .. فأنا شخصيا تعلمت لغتين واعتقد اننى أجيد اللغة ، وهذه مسألة مطروحة لأساتذتنا فى التربية ليقولوا رأيهم .

موضوع الفصل بين الشهادة والوظيفة ، ففى فترة سابقة كان هناك الزام من الدولة بتعيين كل الخريجيين ، وهذا كان أحد الدعاوى التى كان يستند اليها الرأى القائل بالحد من التعـــليم الجامعى لأن الدولة عاجزة عن توظيف هؤلاء الناس .

التعليم الجامعى حق لكل مواطن ، وهو حق دستورى وحق انسانى فهذا هو الطريق الوحيد المشروع لانسان ولد فى بيئة محدودة أو فقيرة أن يرفع من مستواه الاجتماعى ، الوظيفة مسئولية المواطن أن يكسب نفسه القدرات اللازمة لسوق العمل وهى مسئولية أيضا المعاهد التعليمية

بمختلف أنواعها لأن التعليم الذى لا يكسب المتخـــرجين منه الخبرات والقدرات فهذا تعليم متدن ، ونحن كوزارة مسئوليتنا أن نجعل التعليم فى مختلف مراحله يعطى الخبـرات والقـــدرات للخريجين دون الزام بتوظيفهم ٠

انما اقتراح سيادتك بتعيين أوائل الحريجين فهذا اقتراح جيد وأنا فى كتاب مبـــارك والتعـــليم قلت أنه لابد من أن يتعـــلم الموهوبون والمتفوقون بالمجان فى كافة مراحل التعليم ، ولابد ان تعطيهم الدولة منح بالاضافة الى مجانية التعليم ، وأن تكفل لهم أن يتعلموا حتى آخر درجات التعليم لأن مثل هؤلاء سيصبحون ثروة قومية فى البلد ٠

ـــ وقضية رعاية الموهوبين نحن نتتبع هذه السياسة بغض النظر عن طبقتهم الاجتماعية أو وضعهم المالى ٠

ـــ أيضا ، سيادتك ود٠ خليفة بركات ركزتم على نقطة النزول الى الواقع ٠٠ وهذا فى الواقع جهد خارق ٠٠ هذا الجهد لا يطلب من الوزارة ولا من مجموعة موظفين ٠٠أنا شخصيا زرت ٢٠ محافظة وسأزور هذا العام ٢٠ محافظة ٠

وأنا اتفق معك تماما أن الزيارات المرسومة قد تعطى صورة غيـر حقيقية أو لا تكون هى كل الواقع ، لذا نحن نحاول أن تكون الزيارات مفاجئة وألا تتركز على العاصمة ٠

أيضا هناك آليات لابد أن نستفيد منها ، مثل الصحافة وأنا اقرأ يوميا كل ما كتب عنالتعليم فى أىصحيفة واتصل بهم شخصيا فاذا كانت هناك شكاوى أحقق فيها فورا ، وأنا كفرد أعجـــز عما يفعله مئـــات الصحفيين الذين ينتشرون فى كل مكان ، وأنا أحاول أن اتبين وجه الحقيقة فيما ينشر فى الصحف القومية والمعارضة وأعتقد أن هذا يعطينى صورة حقيقية عن مشاكل المجتمع كما هى ٠

ـــ أما مسألة مركز الامتحانات والتقويم التربوى فأنا رجوت أن يتحول لمركز لتقويم العمليـــة التربوية بكافة أشكالها وكافة مراحلها على مستوى الجمهورية ٠

ومن مسئوليات هذا المركز أنه يذهب للأحياء الفقيـــــرة والقرى والمدارس الابتدائية فيها والاعدادية ويرى على الطبيعة ما يحدث ٠

بتكامل كل هذه الجهود يمكن أن نصل لتحديد الواقع ٠

وكل شخص يستطيع أن يمد يده للمساعدة لا يتردد فى هذا ويعطى لنا خبرته أو معلوماته أو رأيه ٠

د٠ ســعيد اسماعيل : شكرا لسيادة وزير التعليم د٠ حســين كامل بهاء الدين الذى نرجو أن نكون قد أفدناه بهذه المناقشات ، وشكرا لكم جميعا أن أثريتم هذه الندوة ٠

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ٠